

Distr.
GENERAL

S/1996/212
22 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التي طلب فيها المجلس إلي أن أقدم إليه تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

ثانيا - عملية التفاوض وإدانة وقف إطلاق نار

٢ - أفدت في تقرير سابق (S/1995/1024) بأن المفاوضات المستمرة بين الطرفين الطاجيكيين تحت رعاية الأمم المتحدة قد بدأت في عشق أباد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. إلا أن القتال استؤنف في اليوم السابق شمال شرقي تافيلدارا بين قوات الحكومة في ميينادو وأرغانكول وقوات المعارضة في لا يرون. وكانت قوات المعارضة قد تلقت تعزيزات من غورني باداخشان خلال الأشهر السابقة لذلك. ومع حلول يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر، كانت قوات الحكومة قد تقدمت إلى لا يرون. وخلال الفترة نفسها، شن مقاتلو المعارضة عمليات هجوم متكررة على نقاط الحدود في منطقة موسكو. وقامت البعثة بإجراء تحقيقات خاصة بها، كما اتخذت ترتيبات لقيام اللجنة المشتركة بإجراء تحقيقات في المنطقتين. وقد غطى هذا القتال على بدء محادثات عشق أباد، حيث لم تُعقد جلسة العمل العامة الأولى إلا في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

٣ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصدر الوفدان بياناً مشتركاً (انظر المرفق الأول من هذا التقرير) شجبا فيه الانتهاكات الجسيمة لاتفاق طهران (S/1994/1102، المرفق الأول)، وتعهداً باحترامه في المستقبل. ومع ذلك، استمر القتال. وفي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قام مبعوثي السيد راميرو بيريز بايون، الخاص لطاجيكستان، بزيارة موسكو للتشاور مع السيد ريوريكوف، مساعد الرئيس بورييس نيكولايفيتش يلتسن للشؤون الخارجية، والسيد شيرنيشوف، نائب وزير الخارجية. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أوفد فريق من البعثة إلى تافيلدارا، حيث تمركز بها. وبعد جهود مشتركة بذلتها حكومة الاتحاد الروسي والأمم المتحدة، أوقف القتال وعادت الحالة تدريجياً إلى الهدوء.

٤ - وبعد إقرار وقف إطلاق النار الهش هذا، بدأ الوفدان، في عشق أباد، بحث المسائل السياسية الرئيسية الواردة في بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاء

الوطني في طاجيكستان (S/1995/720). وقدم وفد الحكومة - برئاسة السيد محمد سعيد عبيد اللايف، النائب الأول لرئيس الوزراء - ورقة موقف كان الاقتراح الرئيسي فيها يدعو إلى إقامة محفل استشاري لشعوب طاجيكستان. وبموجب هذا الاقتراح، ينعقد المحفل المقترح في دوشانبي في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٦ على أساس التمثيل المتكافئ للحكومة والمعارضة. ويبحث هذا المحفل زيادة تحسين الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكون له مركز استشاري، وتعتمد توصياته بتوافق الآراء. وتطرقت مقترحات الحكومة، بشكل عام، إلى المسائل السياسية الهامة الأخرى الواردة في بروتوكول ١٧ آب/اغسطس. وأعرب وفد المعارضة عن رفضه لمفهوم المحفل الاستشاري الذي اقترحته الحكومة، زاعماً أن دوشانبي تريد تفادي بحث المسائل السياسية الأخرى بالتركيز على هذه المسألة دون سواها.

٥ - وقام وفد المعارضة الطاجيكية المتحدة - برئاسة السيد أكبر توراجون زادة، النائب الأول لرئيس حركة إحياء الإسلام بطاجيكستان - بتقديم مقترحات تفصيلية بشأن المسائل السياسية والعسكرية، كما تقدم بضمانات لتنفيذ اتفاق مشترك للسلام. وكان محور مقترحات المعارضة يدور حول إقامة مجلس للمصالحة الوطنية لفترة إنتقالية لا تتجاوز السنتين. ويتألف هذا المجلس من ٢٥ ممثلاً من كل من الجانبين، و ١٠ ممثلين عن الأقليات العرقية. ويرأس المجلس ممثل للمعارضة. ويحل المجلس محل البرلمان (المجلس العالي) الذي يتم حله. ويستمر الرئيس الحالي في أداء مهامه ويتولى، مع المجلس، تشكيل حكومة جديدة. ويقوم المجلس بالتحضير لإجراء انتخابات برلمانية جديدة، ويحل نفسه متى انتُخب البرلمان الجديد. وتعدّ انتخابات الرئاسة الجديدة بعد ستة أشهر من ذلك. وأعرب وفد الحكومة عن رفضه لهذه المقترحات باعتبارها غير دستورية ويمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار البلد مرة أخرى وإثارة موجة جديدة من الحرب الأهلية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدم وفد المعارضة مقترحاته الخاصة بإقامة محفل استشاري للشعوب الطاجيكية. إلا أن هذه المقترحات لم تحظ بقبول الجانب الآخر.

٦ - وكانت هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها الجانبان مسائل سياسية رئيسية، مثل الأساليب المحتملة لتقاسم السلطة. إلا أنهما لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق بشأنها لاتساع الهوة بين آرائهما.

٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وخلال الجلسة العامة الأخيرة لهذه المرحلة الأولى من محادثات عشق أباد، أعلن وفد المعارضة، بصورة مفاجئة، أنه لا يرى من الملائم أن يستأنف جولة المحادثات المتصلة بين الطرفين الطاجيكيين ما لم يعمد رؤساء دول رابطة الدول المستقلة - في قمتهم المقرر عقدها في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ - إلى تحديد موقفهم بوضوح من تحقيق تسوية سياسية في طاجيكستان، ودعم هذا الموقف بإجراءات ملموسة. وقد أوجد هذا الشرط عقبة كأداء أمام استئناف المحادثات، التي كان من المقرر أن تعقد في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبفضل جهود متضافرة بذلها المبعوث الخاص والحكومات المهتمة بالأمر، وخاصة حكومة تركمانستان، استؤنفت المحادثات يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٨ - كذلك، تعثرت بداية المرحلة الثانية - التي استمرت من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ - بفعل تصعيد أعمال العنف والقتال في طاجيكستان. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، وقع عصيان

مسلح ضد الحكومة في كورغان - تيوبي وتورسون زاده وخوجاند. وفي خوجاند، خمد العصيان المسلح على الفور، فيما شهدت تورسون زاده ظهور وضع يهدد بالانفجار، حيث قامت المجموعة المشتركة في أعمال العصيان المسلح بأخذ رجال حرس الحدود الطاجيكيين رهائن. وفي كورغان - تيوبي، خمد العصيان المسلح بفرض اللواء الأول للجيش الطاجيكي سيطرته على المدينة، ثم بتقدمه صوب دوشانبي، حيث وصل، وفي أحد المواضع، إلى ١٥ كيلومترا من العاصمة. وقدم المتمردون عددا من المطالب، منها إقالة عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، وتقسيم مقاطعة خاتلون، وإصدار عفو عن المتمردين أنفسهم. وقد انفرج الوضع، دون إراقة دماء، بعد امتثال الحكومة لبعض هذه المطالب، ومنها إقالة بعض المسؤولين وإصدار العفو. وفي تورسون زاده، ألقى المتمردون سلاحهم وعاد اللواء الأول إلى ثكناته.

٩ - وبينما كان البلد منشغلا بهذه الأزمة، استؤنف القتال في قطاع تافيلدارا يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير. وكبدت المعارضة قوات الحكومة خسائر فادحة وأسرت عددا كبيرا من جنودها. وحتى منتصف شباط/فبراير، كانت قوات المعارضة قد تقدمت إلى ما يقرب من ٣٠ كيلومترا على طول وادي أوبيخينغو صوب تافيلدارا، حيث وصلت إلى خط جديد عند سايود، يبعد حوالي ١٨ كيلومترا شمال شرقي تافيلدارا. وفي ١١ شباط/فبراير، قامت قوات المعارضة في سيتشاروغ (بالقرب من كومسومول أباد)، بالاستيلاء على جزء من الطريق الممتد بين دوشانبي وتافيلدارا/غارم، بحيث قطعت الطريق على قوافل تموين قوات الحكومة في تافيلدارا. كما كان الوضع متوترا للغاية في منطقة غارم، على الرغم من انعقاد اجتماع رتبته البعثة يوم ١٢ شباط/فبراير بين اللجنة المشتركة وكبير قادة المعارضة في المنطقة. وفي فانج، قامت قوات المعارضة - التي فرضت سيطرتها العسكرية في الوادي - بالاستيلاء على مكاتب الحكومة وأرغمت المسؤولين على الاستقالة. وبعد تدخل البعثة، تم إخلاء المكاتب، باستثناء مكتب الأمن الداخلي الذي رفض رئيسه أن يستقيل. كما وقع تراشق بالنيران بين قوات المعارضة وقوات حرس الحدود الروسية على طول الحدود مع أفغانستان، وذلك بين بانج وشورو أباد.

١٠ - وخلال المرحلة الثانية من محادثات عشق أباد، ترأس وفد الحكومة السيد طلباك نزاروف، وزير الخارجية. وفي بداية جولة المحادثات، قدم الوزير ورقة موقف تضمنت مقترحات تدعو إلى عقد دورة استثنائية للبرلمان لبحث المفاوضات الجارية بين الطرفين الطاجيكيين وكذلك لبحث أساليب إدماج ممثلي المعارضة في الحكومة وفي اللجان التنفيذية المحلية، ثم لبحث أساليب إدماج الوحدات العسكرية التابعة للمعارضة في قوات الحكومة. فضلا عن ذلك، أعرب وفد الحكومة عن قبوله لمقترحات المعارضة المقدمة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن إقامة المحفل الاستشاري للشعوب الطاجيكية.

١١ - ونظرا لهذا الموقف التوفيقى والمرن، أمكن إعداد مشروع اتفاق بشأن عقد المحفل الاستشاري. بيد أن الطرفين لم يتفقا على موعد عقده. واقترح الوفد الحكومي أنه يمكن أن يجتمع المحفل دوريا، قبل توقيع اتفاق السلام العام وبعده. وغير وفد المعارضة موقفه السابق بصيغته الواردة في الاقتراح المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وأصر على أنه لا يمكن عقد المحفل إلا بعد توقيع اتفاق السلام العام

وبعد إنشاء مجلس المصالحة الوطنية. على أن الطرفين اتفقا على أن مشروع الاتفاق سيظل معروضا للتوقيع بعد تسوية مشكلة تحديد موعد انعقاد المحفل.

١٢ - وفيما يتعلق بطرائق الدورة الاستثنائية للبرلمان، وافق الوفد الحكومي على اقتراح المعارضة الداعي إلى إذاعة مداولات الدورة كاملة عن طريق الراديو والتلفزيون وفي وسائط الإعلام الأخرى. وأدرج الاتفاق بشأن عقد الدورة الاستثنائية في إعلان عشق آباد (S/1996/129، المرفق).

١٣ - ولم يقدم وفد المعارضة اقتراحات جديدة خلال المرحلة الثانية من المحادثات وكرر تأكيد مواقفه بشأن القضايا السياسية بصيغتها المقدمة خلال المرحلة الأولى من المحادثات. وأكد أن إنشاء مجلس للمصالحة الوطنية هو الخيار السليم الوحيد لحل الأزمة، وتفاذى مناقشة مشاركة ممثليه في الحكومة.

١٤ - ونظرا لاستمرار الاختلافات بين مواقف الجانبين التاجيكين، قدم مبعوثي الخاص اقتراحات توفيقية بشأن مجموعة من المسائل السياسية والعسكرية وردت في بروتوكول ١٧ آب/أغسطس (انظر المرفق الثاني). وقبل الوفد الحكومي المقترحات بوصفها أساسا لإجراء المزيد من المفاوضات. وقبل وفد المعارضة الاقتراحات الواردة في الفقرة ٢ وأدلى ببعض الإيضاحات بشأن البندين (أ) و (ب) من الفقرة ١ ولكنه رفض البند (ج) رفضا تاما. وتناول هذا البند منح عفو عام لزعماء المعارضة الذين أعلنوا أن الحكومة، التي لا يعترفون بها، ليست في مركز يتيح لها أن تعفو عنهم. كذلك لم يوافق وفد المعارضة على الاقتراحات الواردة في الفقرة ٣ التي تبين السبل الكفيلة بتحقيق المشاركة في السلطة. واتفق الطرفان على استئناف المحادثات في عشق آباد في وقت سيحدده مبعوثي الخاص.

١٥ - وفي عشق آباد، ناقش الطرفان كذلك تمديد اتفاق وقف إطلاق النار. وقبل الوفد الحكومي الاقتراح الذي قدمه مبعوثي الخاص بتمديد وقف إطلاق النار فترة ستة أشهر أخرى. ووافق وفد المعارضة على تمديده ثلاثة أشهر شريطة أن تقبل الحكومة ثلاثة شروط هي: تبادل أسرى الحرب والمحتجزين (١٥٠ من كل جانب) لشهر واحد؛ واحترام خط المواجهة في قطاع تافيلدارا كما كان في ١٧ شباط/فبراير؛ واحترام الوضع الراهن الذي استتب في مقاطعة فاني في ١٧ شباط/فبراير. وأعرب الوفد الحكومي عن استعداده لمناقشة تبادل أسرى الحرب والمحتجزين ولكنه رفض الشرطين الآخرين. وانتهت المحادثات في ١٨ شباط/فبراير دون أن يتفق الطرفان على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار.

١٦ - وبينما واصلت الأمم المتحدة وجهات أخرى، لا سيما جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي، بذل الجهود من أجل وضع اتفاق بشأن تمديد وقف إطلاق النار، وقع حادث خطير في دوشانبي في ٢٤ شباط/فبراير، عندما أفادت التقارير عن اختطاف السيد ظافر رحمانوف، العضو في رئاسة اللجنة المشتركة التابعة للمعارضة. وكان في ذلك الوقت غير محمي نظرا لأن الإجراءات الأمنية التي تقدمها الحكومة لأعضاء المعارضة في اللجنة المشتركة بموجب البروتوكول ذي الصلة سحبت في ١٢ شباط/فبراير ولم يجر تعويضها على الرغم من المساعي المتكررة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للمراقبين في

طاجيكستان. ولم ترد حتى الآن أي معلومات بشأن مصير السيد رخمانوف أو عن هوية مختطفه. أما أعضاء المعارضة الأربعة الآخرين في اللجنة المشتركة في دوشامبي فقد غادروا طاجيكستان منذ ذلك الحين لأسباب أمنية.

١٧ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، استلمت رسالة من السيد عبد الله نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة أعرب فيها عن استعداده لتمديد اتفاق طهران لمدة ثلاثة أشهر أخرى شريطة أن توافق الحكومة على المقترحات التي قدمتها وزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، استلمت أيضا رسالة من الرئيس أمومالي رخمانوف، أشار فيها إلى التزام حكومته غير المشروط بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار خلال فترة المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين. وناقش السيد ولاياتي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، خلال زيارة رسمية إلى دوشامبي يومي ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير، ناقش إمكانية تمديد وقف إطلاق النار مع الرئيس رخمانوف. إلا أنه لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن التمديد.

١٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، أبلغ رئيس البرلمان الطاجيكي، السيد سفرلي راجابوف نائب مبعوثي الخاص، السيد داركو سيلوفيتش، في رسالة وجهها إليه، أبلغه قرار رئاسة البرلمان بعقد دورة استثنائية للبرلمان في ١١ آذار/مارس ١٩٩٦، وفقا لإعلان عشق آباد. وطلب إلى الأمم المتحدة أن تيسر مشاركة زعماء المعارضة في الدورة. وفي رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس موجهة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أكدت وزارة خارجية طاجيكستان من جديد الضمانات المتعلقة بأمن وحصانة وفد المعارضة.

١٩ - وفي اليوم نفسه، شرعت القوات الحكومية في شن هجمات بالمدفعية وجوية ضد مواقع المعارضة في قطاع تافيلدارا. وأزيل الحاجز الذي أقامته المعارضة على الطريق بين دوشامبي وتافيلدارا/غرم في زيشاروغ بالقوة بعد قتال عنيف. وحتى ساعة إعداد هذا التقرير، لم تتغير الحالة على الرغم من أن حدة القتال قد خفت بسبب قسوة الطقس فيما يبدو.

٢٠ - ونظرا لخطورة المشاكل المتعلقة بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار ومشاركة وفد المعارضة في الدورة الاستثنائية، طلبت إلى السيد عصمت كتاني، مستشاري الخاص ومبعوثي الخاص سابقا إلى طاجيكستان، أن يقوم بزيارة إلى طهران ودوشامبي في محاولة لحل هذه المشاكل، هذا وقد عاد السيد بيريز - بايون في هذه الآونة إلى خدمة بلده.

٢١ - وفي ٩ و ١٠ آذار/مارس ١٩٩٦، أجرى السيد كتاني محادثات مكثفة في طهران مع السيد نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، كما تشاور مع السيد فاييزي، نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. ونتيجة لذلك، وبفضل المساعي الحميدة التي بذلها المسؤولون الإيرانيون، وافقت المعارضة الطاجيكية على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ وأكدت ذلك في رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ وجهها السيد نوري إلى السيد كتاني. بيد أن ما يؤسف له أن زعماء المعارضة الطاجيكية قرروا عدم المشاركة في الدورة الاستثنائية للبرلمان. وذكر أن المشاغل الأمنية هي

السبب الرئيسي التي دعتهم الى اتخاذ هذا القرار. غير أن السيد نوري، أعرب بشكل واضح عن نية المعارضة مواصلة الحوار السياسي بين الطرفين الطاجيكيين كما أعرب عن الاستعداد لاستئناف المفاوضات في اقرب وقت ممكن.

٢٢ - وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٦، بحث البرلمان الطاجيكي في دورته الاستثنائية مسألة المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين والمشاكل المتعلقة بالمصالحة الوطنية. وقدم السيد نازاروف تقريراً عن تاريخ المفاوضات ووضعها الراهن. واستنتج في تقريره أنه لا يمكن تسوية النزاع إلا عن طريق الحوار السياسي، على الرغم من أنه أكد على أن الحل التوفيقى ينبغي أن يستند إلى أحكام الدستور الحالي. وأيدت الغالبية المطلقة من المتحدثين، بمن فيهم الرئيس رحمانوف بقوة، استمرار المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين بوصفها السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية. وأعربوا عن أسفهم لغياب زعماء المعارضة. وأدلى السيد كتاني ببيان في الدورة أبرز فيه ضرورة امتثال كلا الطرفين امتثالاً دقيقاً لأحكام وقف إطلاق النار وإحراز تقدم كبير في تسوية المشاكل السياسية الهامة. وأذاعت الإذاعة والتلفزيون الوطنيتان مداولات الدورة كاملة.

ثالثاً - أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

٢٣ - تحددت الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان خلال هذه الفترة إلى حد كبير بالأهداف الموصوفة أعلاه. فقد أجرت البعثة ١٩ تحقيقاً، أجريت ٤ منها بالتعاون مع اللجنة المشتركة و ١٥ تحقيقاً بصورة مستقلة. وفي ٣ حالات، لم تكن الأدلة المتاحة كافية لإثبات أو دحض الادعاءات؛ وفي ١٠ حالات، أثبتت الانتهاكات بصورة واضحة. وقد ارتكبت الحكومة ستة انتهاكات وارتكبت المعارضة أربعة. وتستمر التحقيقات فيما يتعلق بثلاث حالات.

٢٤ - وخلال الفترات التي اشتد فيها التوتر في شباط/فبراير وآذار/مارس، تعرض مراقبو بعثة المراقبين للمضايقات مرتين وقيدت حرية تحركاتهم من جانب أفراد الحكومة في تافيلدارا وعلى الطريق الموصل بين غارم ودوشانبي. وبالمثل، قام المقاتلون التابعون للمعارضة في قطاع تافيلدارا في ٢٨ شباط/فبراير بإيقاف وتهديد فريق من مراقبي الأمم المتحدة. وقدمت احتجاجات على جميع هذه الأحداث.

٢٥ - ووفقاً لبروتوكول اللجنة المشتركة (S/1994/1253)، تتحمل الحكومة الطاجيكية المسؤولية عن توفير الدعم السوقي للجنة. وما زال ذلك الدعم غير كافٍ. وقد نفذت تقريباً الآن موارد صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي، الذي كان يُستخدم للغرض ذاته. كذلك لم يوفرَ لبعثة المراقبين حتى الآن الحيز الكافي من المكاتب، كما هو منصوص عليه في اتفاق مركز البعثة المعقود بين طاجيكستان والأمم المتحدة.

٢٦ - وبإنشاء فريق في تافيلدارا، يوجد لبعثة المراقبين حالياً ثمانية أفرقة في الميدان وزاد قوامها إلى ٤٥ شخصاً. ومع ذلك، فقد تعذر إتمام الترتيبات المتعلقة بإنشاء مكتب للاتصال في طالوكان، في شمالي أفغانستان. وقد وافقت السلطات الأفغانية على منح بعثة المراقبين الامتيازات والحصانات اللازمة ولكنها

عارضت حتى الآن تمرکز أفراد عسكريين. وخلال القتال الذي وقع في آذار/مارس، وفّرت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة الدعم اللازم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان من طائرات الهليكوبتر لأغراض تناوب الفريقين الموجودين في تافيلدارا وغارم وإعادة تموينهما.

رابعاً - ملاحظات

٢٧ - أدى بدء المفاوضات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد إلى زيادة الآمال في إمكان تحقيق تقدم جوهري نحو التوصل إلى اتفاق سلام عام، وفقاً لأحكام بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥. ومع ذلك، لم يحرز سوى تقدم ضئيل، بالرغم مما قدمته البلدان المهتمة من تشجيع نشط للطرفين، والظروف الممتازة التي وفرتها الحكومة التركمانية للمفاوضات. وكان التطور الوحيد الباعث للأمل في المحادثات هو الاتفاق على عقد دورة استثنائية للبرلمان الطاجيكي بمشاركة زعماء المعارضة. ولسوء الحظ، لم يحضر وفد المعارضة هذه الدورة، التي كان يحتمل أن تصبح نقطة تحول في عملية المصالحة الوطنية.

٢٨ - وقد أحطت علماً بالبيانين اللذين أدلى بهما مؤخراً الرئيس رحمانوف والسيد نوري بشأن استعدادهما لمواصلة حوارهما المباشر واستئناف المفاوضات الطاجيكية في المستقبل القريب. وإنني أرحب بهذه النوايا وآمل أن تعطي الاتصالات بين الطرفين على أعلى المستويات الزخم اللازم لعملية التفاوض. كما آمل أن يستخدم كلا الطرفين الوقت المتاح قبل استئناف المفاوضات الطاجيكية لتعزيز جو الثقة المتبادلة الذي يعتبر عاملاً أساسياً لمواصلة مفاوضات مثمرة.

٢٩ - وفي غضون ذلك، فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لاتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين وكذلك إزاء ما صادفناه مؤخراً من صعوبات بالغة في تمديد اتفاق طهران. لذلك فإنني أناشد الأطراف الطاجيكية أن تتقيد تقيداً دقيقاً بما تعهدت به من التزامات بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. كما أناشد زعماء المعارضة أن ينظروا بإيجابية في اقتراح الحكومة المتعلق بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال كامل فترة المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين. ومن شأن هذا أن يتيح للطرفين فرصة للتركيز على المشاكل السياسية والمشاكل الأخرى الجوهرية الواردة في بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ ولتجنب ضياع وقت ثمين في مفاوضات محبطة بشأن تمديدات اتفاق وقف إطلاق النار.

٣٠ - وإنني أتوقع من الحكومة أن تجري تحقيقاً كاملاً في اختطاف السيد ظافر رحمانوف وأن توفر كافة الضمانات الأمنية اللازمة لقيام اللجنة المشتركة بمهامها بصورة آمنة وفعالة. وفي الوقت ذاته، فإنني آمل في أن يعود أعضاء المعارضة في اللجنة المشتركة إلى دوشانبي وأن يستأنفوا مهامهم المهمة في أسرع وقت ممكن.

٣١ - وقد تلقيت معلومات تبعث على الانزعاج بشأن تدهور الحالة الإنسانية في طاجيكستان، ولا سيما في المناطق المتأثرة باستمرار المواجهة العسكرية. فهناك الآن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى

مساعدة غذائية طارئة. ويضاعف من محنة هؤلاء النقص الخطير في الطاقة والتزايد السريع في المشاكل المتصلة بالصحة. ويلزم بصفة عاجلة مواصلة الدعم الذي يقدمه المانحون للاستجابة لهذه الحالة الطارئة الجارية.

٣٢ - وإنني أعتنم هذه الفرصة لكي أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن السيد بيريز - بايون قد تولى منصبا هاما في وزارة خارجية أوروغواي ولا يمكنه مواصلة الاضطلاع بمهام مبعوثي الخاص في طاجيكستان. كما أود أن أعرب عن عميق تقديري له لتفانيه وإسهامه القيم في جهود الأمم المتحدة في مجال صنع السلام في طاجيكستان. وسأبلغ المجلس قريبا بالترتيبات التي سأخذها لتعيين خلف للسيد بيريز - بايون.

المرفق الأول

إعلان مشترك موقع في عشق آباد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

إن وفدي جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة، إذ يعربان عن اهتمامهما بتحقيق نتائج ملموسة خلال الجولة المتواصلة للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد، وفقا للبروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني، يدينان الانتهاكات الجسيمة لاتفاق طهران التي ارتكبت من ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى الوقت الحالي.

وإن الطرفين يعهدان إلى اللجنة المشتركة أن تقوم، بمشاركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، بإجراء تحقيق في آخر الأحداث التي وقعت في منطقتي تافيلدارا وشورو آباد.

ويتعهد الطرفان من الآن فصاعدا بأن يحترما أحكام الاتفاق السالف الذكر وأن يتقيدا به دون شرط، ويطلبان إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أن تعيد وزع نقاط المراقبة التابعة لها إلى هاتين المنطقتين من المناطق الأخرى لكي يتسنى لها القيام بعمليات المراقبة والحصول على معلومات موثوقة.

(توقيع) م. عبيد اللوييف	(توقيع) أ. توراجونزوده
رئيس وفد حكومة جمهورية طاجيكستان	رئيس وفد المعارضة الطاجيكية المتحدة

(توقيع) ر. بيريز - بايون
المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

المرفق الثاني

[الأصل: بالروسية]

مقترحات مقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم
المتحدة لطاجيكستان في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ في عشق
آباد بشأن فئات المشاكل السياسية والعسكرية الواردة في
بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥

وفقا لبروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان، وبغية تطبيع الحياة السياسية في البلد وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها ووضع نهاية فعلية للمواجهة العسكرية، أقترح أن يقوم وفدا حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة بتسوية للمسائل المترابطة التالية:

١ - إضفاء الشرعية على أنشطة جميع الأحزاب والحركات السياسية.

بغية الوصول إلى الهدف الذي تم تحديده، ينبغي تسوية المسائل المترابطة التالية:

- (أ) إجراء ما يلزم من تعديلات للقانون الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تكوين الرابطات العامة في جمهورية طاجيكستان الاشتراكية السوفياتية، أو إقرار قانون جديد بشأن الموضوع؛
- (ب) كفالة ضمانات قانونية وغيرها من الضمانات لحرية عمل جميع الأحزاب والحركات السياسية، فضلا عن حرية وسائط الإعلام الجماهيري التابعة لها؛
- (ج) وقف الإجراءات الجنائية ضد شخصيات المعارضة بصدد الحرب الأهلية وما تلاها من مواجهة عسكرية وسياسية.

٢ - بالتوازي مع معالجة المهام الواردة في الفقرة ١ من هذه الوثيقة وبالتزامن معها، كفالة تحويل حركات المعارضة العسكرية - السياسية إلى أحزاب سياسية.

تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تنفيذ التدابير التالية:

- (أ) حل تشكيلات المعارضة المسلحة ونزع سلاحها وإعادة إدماجها في القوات المسلحة التابعة للحكومة أو في القطاع المدني للبلد؛

(ب) إصلاح هياكل السلطة الحكومية لكي تراعي المعايير الإقليمية، بما في ذلك مراجعة مؤهلات جميع الموظفين وفصل الأشخاص غير المؤهلين فنيا، الذين ينبغي إعادة إدماجهم في المجتمع المدني؛

(ج) نزع سلاح السكان المدنيين.

٣ - من شأن الاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه أن يهيئ الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في ظل مراقبة دولية للبرلمان والهيئات الحكومية المحلية في البلد. وستعقد هذه الانتخابات على أساس قانون جديد بشأن الانتخابات وعلى أساس صيغة معدلة وموسعة من القانون الحالي. وستشكل الحكومة والهيئات التنفيذية المحلية على أساس نتائج الانتخابات. وستكفل بالتالي استنادا إلى المبادئ الديمقراطية الفرصة لممثلي جميع الأحزاب والحركات السياسية للمشاركة في هياكل السلطة.

٤ - لحين صياغة اتفاقات بشأن الفقرات ١ و ٢ و ٣ من هذه الوثيقة، سيتم الاتفاق على آليات وضمانات تفصيلية لكفالة قيام كلا الجانبين بتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها تنفيذا دقيقا ومخلصا، وذلك بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والدول المراقبة في المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين.

(توقيع) راميرو بيريز - بايون

المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

